



بسم الله الرحمن الرحيم

تطبيق حوكمة الشركات

الحل الأمثل لتفادي أزمة سوق الاوراق المالية

تعريف حوكمة الشركات :

مجموعة الضوابط والمعايير والإجراءات التي تحقق الانضباط المؤسسي في إدارة الشركة وفقاً للمعايير والأساليب العالمية وذلك من خلال تحديد مسؤوليات وواجبات أعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية للشركة مع الأخذ في الاعتبار حماية حقوق المساهمين وأصحاب المصالح.

علاقة حوكمة الشركات بسوق الاوراق المالية :

هيئة الاوراق المالية المقترح انشائها عليها أن تطبق ضوابط حوكمة الشركات المساهمة العامة ومعايير الانضباط المؤسسي التي تهدف إلى إيجاد نظام رقابة داخلية في الشركات المساهمة العامة المدرجة في سوق الأوراق المالية في الدولة، وذلك ضمن سعيها لتعزيز الإفصاح والشفافية وإيماناً منها بواجبها ورسالتها نحو تطوير هذه الأسواق، في ضوء تعاضد الاهتمام الدولي بمبادئ حوكمة الشركات، واعتبارها أهم الآليات التي تقيس مدى انتظام وكفاءة السوق المالية، وبالتالي تعزيز هذه السوق وزيادة جاذبية الأوراق المالية المتداولة فيها. وتهدف ضوابط الحوكمة إلى الوصول بإدارة الشركة إلى تحقيق مبادئ الإدارة الرشيدة عن طريق تحقيق الشفافية والعدالة ومنح حق مساءلة إدارة الشركة، وبالتالي تحقيق الحماية للمساهمين جميعاً مع مراعاة مصالح العمل والعمال والحد من استغلال السلطة في غير المصلحة العامة بما يؤدي إلى تنمية الاستثمار، وذلك بالاستناد إلى المعايير الرئيسية والمبادئ الدولية الخاصة بالقواعد المنظمة لإدارة الشركات التي توصلت إليها منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD والتي تتلخص في توفير إطار فعال لحوكمة الشركات وحقوق المساهمين والمعاملة العادلة للمساهمين والإفصاح والشفافية ومسؤوليات مجلس الإدارة ودور الأطراف ذات المصلحة أو الصلة.

أهمية وضوابط حوكمة الشركات :

من ضوابط حوكمة الشركات - على عضو مجلس الادارة عدم :

- إبرام صفقات تجارية له فيها مصلحة شخصية .
- شراء أو بيع أسهم الشركة سواء بصورة مباشرة أو غير مباشرة.
- قبول العمل في الشركات المنافسة .
- الدخول في علاقات تعاقدية مع الشركات المنافسة .
- استغلال أصول ومرافق الشركة لأغراض شخصية .
- استغلال المعلومات وفرص الأعمال التي تتوافر له بصفته الرسمية من أجل مكاسب شخصية .

ومن واجب عضو مجلس الإدارة أن :

- يتصرفوا بأمانة فيما يتعلق بمصالح الشركة .
- يكونوا نشطاء في مساءلة إدارة الشركة والاعتراض عند الأهمال والفساد .
- حضور اجتماعات مجلس الإدارة بانتظام وحرص .
- ضمان أن رئيس مجلس الإدارة يوفر لهم المعلومات الكافية عن الشركة .

أن الموافقة على هذه الضوابط خطوة من شأنها أن تزيد من ثقة المتعاملين في السوق وتجذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية، مشيراً إلى أن الدراسات أثبتت هذا في جميع الأسواق التي تطبق حوكمة الشركات، بالإضافة إلى زيادة المصداقية والشفافية في هذه الأسواق. وأضاف أن حوكمة الشركات تدعم حق التصويت لصغار المستثمرين، بعكس ما كان يحصل سابقاً من إجماع كثير من صغار المستثمرين عن حضور الجمعيات العمومية للشركات، مرجحاً أن تكون هذه الخطوة دافعا جيدا لحضور صغار المستثمرين والمشاركة في الجمعيات العمومية لكونهم مالكين في الشركة.

وتحدد هذه الضوابط القواعد والمعايير المنظمة لإدارة الشركات المساهمة المدرجة في السوق المالية، من أجل ضمان الالتزام بأفضل ممارسات الحوكمة التي تكفل حماية حقوق المساهمين وأصحاب المصالح.

كما تضمنت الضوابط إجراءات الرقابة الداخلية في الشركة وضرورة قيام الشركة من خلال مجلس إدارتها بإعداد تقرير حوكمة الشركات الذي يتضمن معلومات هامة ومفصلة خاصة بالإفصاح والشفافية وتوضح مدى التزام الشركات بالأنظمة الخاصة بها. وأكدت الضوابط على حقوق المساهمين وعلى ضرورة توفير جميع المعلومات التي تمكن المساهمين من ممارسة حقوقهم على أكمل وجه، بحيث تكون هذه المعلومات وافية ودقيقة، وأن

يتم تقديمها وتحديثها بطريقة منتظمة وفي المواعيد المحددة، مشترطة عدم التمييز بين المساهمين فيما يتعلق بتوفير المعلومات.

يظل الدعم والتعاون بين مجلس الإدارة والادارة التنفيذية للشركة ،هو مفتاح الوصول الى حوكمة جيدة واداء متميز للشركة ويتقادى الوقوع في مشاكل مع المساهمين وسوق الاوراق المالية .

- مصدر البحث : هيئة الاوراق المالية بدولة الامارات ومعهد حوكمة الشركات .

الدكتور/ عبدالله فهد العبدالجادر

مستشار تنظيم وادارة